

لا في هذا العكس ؛ والحقّ خلاف ذلك .

خلاصة ما ذكره المتأخرون في العكس المستوي

ولنذكر هاهنا خلاصة ما ذكره المتأخرون في هذا العكس تفرّيعاً على قولهم في تفرّيع القضايا .

قالوا : «أمّا الموجبات الكلّية - الضّرورية ، والدائمة ، والمشروطة العامّة ، والعرفيّة العامّة - فتنعكس مثل أنفسها» .

أمّا الضّرورية ، فلأنه إذا صدق : بالضرّورة ، كلّ (ج) (ب) ، فبالضرّورة ، كلّ ما ليس (ب) ليس (ج) ؛

وإلّا : فبعض ما ليس (ب) ليس هو : ليس (ج) ؛ أي : (ج) بالإمكان العامّ ؛ فينعكس بالعكس المستوي : بعض (ج) ليس هو¹ (ب) بالإمكان العامّ ؛ وقد كان : بالضرّورة كلّ (ج) (ب) ؛ هذا خلف .

وأمّا الدائمة ، فإذا صدق : دائماً ، كلّ (ج) (ب) ، فدائماً ، كلّ ما ليس (ب) فهو ليس (ج) ؛ وإلّا : فبعض ما ليس (ب) ليس هو : ليس (ج) ، أي : (ج) بالفعل ؛ فكلّ (ج) (ب) دائماً ، فبعض ما ليس (ج) فهو (ب) دائماً ؛ هذا خلف .

وأمّا المشروطة العامّة ، فإذا صدق : بالضرّورة ، كلّ (ج) (ب) ما دام (ج) ، فبالضرّورة ، كلّ ما ليس (ب) فهو (ج) ما دام ليس (ب) ؛ وإلّا : فبعض ما ليس (ب) ليس هو : ليس (ج) ، أي : (ج) بالإمكان العامّ ؛ وقد كان : كلّ (ج) (ب) بالضرّورة ما دام (ج) ؛ هذا خلف .

وأمّا العرفيّة العامّة ؛ فإذا صدق : كلّ (ج) (ب) ما دام (ج) فكلّ ما ليس (ب) ليس هو : ليس (ج) ما دام ليس (ب) ؛ وإلّا : فبعض ما ليس (ب)

1 الأصل . هو ليس هو .